

سلطنة عُمان (الفئة الثانية)

سلطنة عُمان هي بلد مقصد وبلد مرور عابر للرجال والنساء القادمين بشكل أساسي من الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وسريلانكا، والفلبين، وأندونيسيا، والذين يهاجر معظمهم بشكل طوعي للعمل كخدم منازل أو كعمال فليبي المهرة في قطاعات التشييد والزراعة والخدمات بالبلاد. ويواجه بعضهم في أعقاب ذلك ظروفًا تصل إلى حد الخدمة القسرية، مثل إحتجاز جوازات السفر وغير ذلك من القيود المفروضة على التنقل، وعدم دفع الأجر، وساعات العمل الطويلة بدون طعام أو راحة، والتهديمات، والإنتهاكات الجنسية أو الجنسيّة. إن مكاتب التوظيف التي لا تتورع من ارتكاب التجاوزات وكذلك الشركات الفرعية التابعة لها والعاملة على مستوى المجتمع المحلي في جنوب آسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة قد تقوم أيضاً بإكراه العمال أو الإحتيال عليهم لكي يقبلوا وظائف يتم إستغلالهم فيها بعُمان، بما في ذلك العمل في ظروف تصل إلى حد الخدمة القسرية في السلطنة. وعمان هي أيضاً بلد مقصد وبلد مرور عابر للنساء من الصين، والهند، والمغرب، وأوروبا الشرقية، وجنوب آسيا اللاتي قد يتم الاتجار بهن بغية الإستغلال الجنسي للأغراض التجارية. كما يعبر عمال ذكور باكستانيون، إضافة لآخرين من الهند، وبنجلاديش، وسريلانكا وبلدان شرق آسيا، مروراً بـسلطنة عمان قاصدين دولة الإمارات العربية المتحدة؛ يتعرض بعض هؤلاء المهاجرين للاستغلال في ظروف العمل القسري عند وصولهم لمقاصدهم.

ولا تمثل حكومة عُمان بصورة كاملة للحد الأدنى من المعايير المطلوبة للقضاء على الاتجار بالبشر، إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. إن إصدار الحكومة لقانون مكافحة الاتجار بالبشر واستكمالها محكمة أول قضية تخضع لتلك الأحكام برهنا على الإلتزام المتزايد بمكافحة الاتجار بالبشر خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. إلا أن الحكومة ما زالت تفتقد إجراءات نظامية للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من بين النساء اللاتي يمتهنن البغاء ومن بين المهاجرين غير الشرعيين. كما تفتقد للخدمات الشاملة لحماية الضحايا، وأيضاً البرامج الالزمة لرفع مستوى الوعي العام بكافة أشكال الاتجار بالبشر.

توصيات خاصة بـسلطنة عُمان: زيادة وتيرة التحقيقات والملحقات القضائية بالنسبة لجرائم الاتجار بالبشر وإدانة مرتكبي هذه الجريمة ومعاقبهم؛ مواصلة تدريب المسؤولين الحكوميين في كافة الإدارات ذات الصلة على تحديد والتعرف على جرائم الاتجار بالبشر والاستجابة لها بالشكل المضبوط؛ ووضع آلية رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من بين النساء اللاتي يمتهنن البغاء ومن بين المهاجرين غير الشرعيين وتحويلهم إلى مراكز الرعاية الخاصة؛ واستكمال تشديد مراكز الإيواء والتي توفر خدمات الحماية المناسبة لضحايا أنشطة الاتجار بالبشر من العمال وممن يجبرن على امتهان الدعارة، على أن تتضمن تلك الخدمات الإيواء والرعاية الطبية والنفسية، والمساعدات القانونية؛ وسن وتطبيق العقوبات على أصحاب العمل الذين يحجزون جوازات سفر مخدوميهم، وذلك كإجراء لمنع الاتجار بالعمال.

الملاحة القضائية

شهدت جهود الحكومة نحو تطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر زيادة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ذلك ما دل عليه سن تشريع متكملاً لمكافحة الاتجار بالبشر ومحكمة أول قضية صنفت تحديداً قضية اتجار بالبشر. في شهر نوفمبر/2008، صدر المرسوم السلطاني رقم 2008/126 والذي سن من خلاله قانون مكافحة الاتجار بالبشر والذي يمنع كافة أشكال الاتجار بالبشر وحيث نص على عقوبات بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاثة و 15 سنة، علاوة على غرامات مالية. تعتبر هذه العقوبات صارمة بشكل كافٍ ومتضمنة مع العقوبات المحددة للجرائم الجسيمة الأخرى. أصبح القانون سارياً في أوائل شهر ديسمبر/2008 بعد نشره في الجريدة الرسمية. تحظر المادتين 260 و 261 من قانون العقوبات العماني نظام الرق وتتضمن على فرض عقوبات بالسجن لمدد تتراوح ما بين ثلاثة إلى 15 سنة. وتحظر عمان أيضاً القيام بإكراه الأفراد على ممارسة البغاء بموجب المادة 220 والتي تتضمن على عقوبة بالحبس مقابل ذلك تتراوح ما بين ثلاثة إلى خمس سنوات. وتحظر تعليم رسمي قابل للإنفاذ القانوني على أصحاب الأعمال احتجاز جوازات سفر العاملين الوافدين لديهم، مما يساهم دائماً في وبيؤدي للعمل القسري؛ إلا أن التعريم لا يحدد عقوبات لعدم الإمتثال لهذا الحظر، ولا تزال هذه الممارسات ذات الصلة بأنشطة الاتجار بالبشر موجودة على نطاق واسع. في شهر مارس/2009 وجهت الحكومة الاتهام لعدد 13 رجلاً مشتبه به حيث تمت إدانة 11 منهم (خمسة عماينين وستة وافدين) باستقدام عدد 13 امرأة أجنبية إلى سلطنة عمان كزوجات بقصائم مزورة ومن ثم نقلهم إلى دولة خليجية أخرى لممارسة الدعاارة هناك. وتعد تلك أول حالة اتجار بالبشر يتم التحقيق بشأنها ومقاضاتها بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي أصبح سارياً مؤخراً. أستكملاً المحاكمة في شهر مايو/2009 بإدانة ومعاقبة 11 متهمًا بالسجن لمدة سبع سنوات والغرامة بمبلغ يعادل 26000 دولار أمريكي؛ قضت المحكمة ببراءة متهمين اثنين لعدم كفاية الأدلة. قامت الحكومة بمصادرة مؤسسات المتهمين العمانيين التجارية وحضرت عليهم كفالة عمال وافدين إضافيين.

الحماية

بذل الحكومة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، جهوداً لتحسين خدمات الحماية المقدمة لضحايا الاتجار بالبشر. لم تقدم الحكومة خدمات توفير المأوى، أو المشورة، أو المساعدة القانونية لضحايا الاتجار بالأشخاص في العام 2008. بيد أنه وببداية من شهر مارس/2009، وفرت الحكومة المأوى، ضمن "مركز الإيواء" التابع لشرطة عمان السلطانية، لعدد 13 من النساء ضحايا الاتجار بالبشر. في شهر ديسمبر/2008 أعدت وزارة القوى العاملة آلية خاصة بتحديد والتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من بين العمال الوافدين الذين يعملون لدى الشركات الخاصة، واشتملت الآلية على مراجعة كشوف الحسابات المصرافية، وعقود العمل، وشهادات الأجور، والتحدث مباشرةً لعدد من العاملين يتم اختيارهم عشوائياً من كل موقع عمل. إلا أن الحكومة ما زالت تقضي وجود إجراء نظامي للتعرف على ضحايا الاتجار من بين المجموعات المعرضة للخطر، مثل المهاجرين المحتجزين لارتكابهم مخالفات متعلقة بقوانين الهجرة والنساء المعتقلات بسبب ممارستهن البغاء، أو احالة الضحايا لتنقي المساعدة؛ يوجد عدد محدود من المرافق التي تديرها المنظمات غير الحكومية والتي تقدم العون لضحايا الاتجار بالبشر في سلطنة عمان. تتبني الحكومة سياسة تشجيع الضحايا على المشاركة في التحقيقات ومحكمة من يتجررون بهم. يخول قانون مكافحة الاتجار بالبشر الجديد الإدعاء العام أو المحكمة السماح لضحايا الاتجار بالبشر للبقاء في سلطنة عمان إذا وجدت التحريات أو المحاكمة سبباً لذلك. يسمح لضحايا الاتجار

بالبشر الذين يهربون من أرباب العمل المتعسفين دون ضمان كفيل جديد بالبقاء في البلاد لمدة شهر واحد حتى يتسلّى لهم ايجاد كفيل جديد.

الوقاية

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير بذلت سلطنة عُمان جهوداً لمنع الاتجار بالعاملين الوافدين، مثل تدشين حملة عامة لبث الوعي بين العمال وأرباب العمل وعامة الجمهور عن القوانين السارية وحالات الاستغلال المحتملة، إلا أنها لم تتخذ إجراءات لرفع مستوى الوعي عن الاتجار لأغراض الجنس التجاري، كما لم تتخذ إجراء لتوسيع عامة الجمهور حول طبيعة عمليات الاتجار بالبشر كظاهرة محلية وعالمية. في شهر أبريل/2009 عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر اجتماعاً الأول لتعزيز تطبيق أحكام قانون العمل التي تحظر بعض الأعمال ذات الصلة بالاتجار بالبشر، قامت الحكومة في شهر سبتمبر/2008 بتعيين عدد 94 مفتش عمل إضافيين من الرجال والنساء ليصل العدد لما مجموعه 160 مفتشاً ومفتشة. قامت الحكومة بتمويل سفر مدربين من منظمة العمل الدولية إلى سلطنة عمان كما وفرت أماكن لإقامة دورة التدريب التي أجرتها منظمة العمل الدولية لمسؤولين من إدارة تفتيش العمل ومسؤولين آخرين من وزارةقوى العاملة. في شهر نوفمبر/2008 وقعت الحكومة مذكرة تفاهم مع حكومة الهند لتقوية التعاون بشأن تشغيل العمالة الهندية بسلطنة عمان؛ تلزم مذكرة التفاهم الدولتين بتبادل البيانات حول التوظيف غير القانوني وأنشطة الاتجار بالعمال الهنود. خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير عقد مسؤولو وزارةقوى العاملة عدداً من الندوات في كافة أرجاء البلاد حول حقوق العاملين حيث وجهت الندوات للعمال في شركات القطاع الخاص. كما قامت الوزارة أيضاً بتوزيع عدد 180000 نشرة مطوية مكتوبة بـ 11 لغة وتبيّن الحقوق القانونية والخدمات التي يستحقها العامل، حيث وزعت النشرات إلى سفارات البلدان المصدرة للعمال، وللعمال الجدد عند وصولهم المطار، ولوكلالات التوظيف، ولأماكن العمل. كما دشنت الحكومة حملة عامة على نطاق واسع حول القضايا العمالية، حيث شملت برامج أسبوعية تبث من خلال الإذاعة والتلفزيون، ونشر مواضيع أسبوعية في الصحف التي تملكها الحكومة، كما شملت محاضرات يلقاها مسؤولون حكوميون في المدارس والكليات وغرف التجارة وجمعيات المرأة العمانية في كافة المدن الكبرى بالبلاد. لم تتخذ الحكومة أية تدابير معروفة خلال الفترة التي يغطيها التقرير لتخفيض الطلب على أعمال الجنس التجارية.